الحماية الاجتماعية على ضوء التصورات النظرية والنصوص القانونية

السطي زكرياء

طالب باحث في القانون العام

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان

ملخص

ان الحديث عن الحماية الاجتماعية، في نهاية المطاف، هو حديث عن الدولة كمؤسسة للضبط والتوجيه، وعن المجتمع كفضاء للمشاركة والمساءلة، وعن الفعل العمومي كترجمة للعدالة الاجتماعية في بعدها الواقعي. ومن هنا تتضح أهمية هذا المدخل المفاهيمي لفهم مسار الحماية الاجتماعية في المغرب، لا باعتبارها مجرد برامج دعم أو خدمات اجتماعية، بل كجزء من رؤية شاملة لصياغة تعاقد اجتماعي جديد، يكون المواطن في قلبه، والكرامة الإنسانية غايته، والعدالة المجالية أحد أسسه. سياق تنامي الاهتمام بالحماية الاجتماعية بوصفها تجسيدًا عمليًا لتفاعل الدولة مع تحولات الحاجيات الاجتماعية، تبرز سياسات الحماية الاجتماعية كأحد أبرز أنماط التدخل العمومي الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين الضرورات الاقتصادية ومتطلبات الإنصاف المجتمعي. إن إدماج الحماية ضمن الفعل السياسي للدولة لا يتم في فراغ، بل ينبني على بنية مفاهيمية معقدة، تتقاطع فيها الأبعاد الحقوقية والاقتصادية والتدبيرية، مما جعل تعريفها موضوع اجتهاد نظري واسع في الأدبيات المعاصرة.

abstract

Ultimately, discussing social protection means discussing the state as an institution of regulation and guidance, society as a space for participation and accountability, and public action as a practical embodiment of social justice. Hence, the importance of this conceptual approach to understanding the trajectory of social protection in Morocco becomes clear. It is not merely about support programs or social services, but rather about a comprehensive vision for forging a new social contract, one that places the citizen at its heart, human dignity as its goal, and spatial justice as one of its foundations. Within

the context of growing interest in social protection as a practical manifestation of the state's interaction with evolving social needs, social protection policies emerge as one of the most prominent forms of public intervention, striving to achieve a balance between economic necessities and the requirements of social equity. Integrating social protection into the state's political action does not occur in a vacuum; rather, it is built upon a complex conceptual framework where legal, economic, and managerial dimensions intersect, making its definition a subject of extensive theoretical debate in contemporary literature.

أولا – الحماية الاجتماعية على ضوء التصورات النظرية

يُفهم من المقاربات متعددة المستويات أن سياسات الحماية الاجتماعية ليست صيغة إدارية جامدة، بل هي نتاج جدلية مستمرة بين الدولة والمجتمع، وبين السوق والعدالة، وبين الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وقد حاولت مختلف المؤسسات الدولية والإنتاجات العلمية ضبط هذا المفهوم ضمن تصورات تراعي تحولات الدولة الحديثة ووظائفها الجديدة.

ترى منظمة العمل الدولية (ILO) أن الحماية الاجتماعية هي "مجموع السياسات التي تسعى إلى توفير دخل آمن وحماية من المخاطر الصحية والاجتماعية للفئات العاملة وغير العاملة، وذلك بشكل يضمن الكرامة ويعزز الإدماج الاجتماعي . هذا التعريف يربط الحماية الاجتماعية بمطلب الكرامة ويخرجها من منطق الإعانة المؤقتة إلى إطار مؤسساتي ضامن للاستقرار الاجتماعي. كما يُلاحظ أن هذا التصور يتبنى رؤية شمولية، لا تقتصر على الشغل أو التقاعد، بل تشمل مختلف مراحل الحياة والمخاطر المصاحبة لها.

وبمنظور أكثر تكاملا، تطرح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مقاربة تعرّف الحماية الاجتماعية ك"حزمة متكاملة من التدخلات العمومية تهدف إلى الحد من الفوارق البنيوية في توزيع الدخل، من وتقوية قدرات الأفراد على التفاعل مع سوق الشغل والخدمات، وذلك من خلال أدوات قائمة على المساواة والفعالية الاقتصادية" . يُظهر هذا التعريف البعد

المزدوج للحماية: بوصفها أداة للعدالة من جهة، وبوصفها محركًا للنمو من جهة ثانية، مما يعكس التداخل الوظيفي بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

أما البنك الدولي، فقد اختار تأطير الحماية ضمن مقاربة ثلاثية الابعاد تجمع بين التأمين الاجتماعي، والمساعدات الاجتماعية، وبرامج سوق العمل النشيط، مؤكداً أنها "تشكل شبكة أمان متعددة المستويات تتيح للفئات الهشة تجاوز الصدمات، والانتقال من الاعتمادية إلى الإنتاجية، عبر آليات مرنة وملائمة للسياقات الوطنية . هذا التصور لا يكتفي بحصر الحماية في منظور الإعالة، بل يربطها ديناميكيا ببناء القدرات والتدرج في التمكين، وهو ما يتقاطع مع منطق الحماية التمكينية التي أصبحت تفرض نفسها كبديل للأنماط التقليدية القائمة على الإعانات غير المشروطة.

وعلى مستوى النظرية الاجتماعية، تُقدم بعض الدراسات المقارنة تصنيفًا وظيفيًا للحماية الاجتماعية، يميز بين الحماية الوقائية (préventive) التي تسعى إلى تفادي الوقوع في الفقر أو المرض، والحماية (promotionnelle) التي تتدخل بعد حدوث الضرر، والحماية التمكينية (corrective)التصحيحية التي تفتح أفق الانتقال من الاعتماد إلى الفاعلية الاجتماعية. ويُعد هذا التصنيف مفيدًا في فهم التوجهات الاستراتيجية المختلفة التي قد تتبناها الدول بحسب السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها

من جهة أخرى، تشير بعض المقاربات إلى أن الحماية الاجتماعية لا تكتمل إلا من خلال عدسة العدالة التوزيعية، كما هو الحال في تصور Amartya sen الذي يعتبر أن الحماية الناجعة هي التي تُراكم إمكانيات الأفراد وتوسع قدراتهم الحقيقية على الاختيار والمشاركة في الحياة العامة، وليس فقط تلك التي تُوزّع عليهم موارد بشكل سلبي أو عمودي. هنا، تُصبح الحماية آلية لإنتاج المواطنة النشيطة، وليست مجرد تعبير عن علاقة عمودية بين الدولة والمواطن.

هكذا، نلاحظ أن التعريفات المتعددة لسياسات الحماية الاجتماعية، وإن اختلفت في المقاربات والمنطلقات، إلا أنها تتقاطع في نقطة جوهرية وهي كون الحماية ليست أداة لمكافحة الفقر

فقط، بل هي ركيزة لإعادة بناء التعاقد الاجتماعي، ولضمان الاستدامة داخل السياسات العمومية. ويُفهم من ذلك أن التعريفات التي اختزلت الحماية في الطابع الإعالتي، أو التي حصرتها في برامج الدعم المالي، أصبحت متجاوزة نظريًا وعمليًا، خاصة في ظل التحولات المعاصرة التي تستدعي أشكالًا أكثر مرونة وشمولًا في الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المتغيرة.

كما أن إدماج الحماية في صلب السياسات العمومية يفترض تحديدًا دقيقًا للأهداف والوظائف، وإرساء معايير واضحة للمساءلة والتقييم، مما يجعل من تعريف السياسات الاجتماعية ضرورة منهجية في أي مسعى إصلاحي. إن تعدد التعريفات لا يُعد عيبًا بحد ذاته، بل يعكس تطور الرؤية العالمية للحماية باعتبارها نظامًا مفتوحًا يتفاعل مع تغير الأدوار، وتبدل الأولويات، وتنوع السياقات الوطنية.

إن هذَا التصورَ التكامِلِي للحمايةِ، وإن كان يبدو مثاليًا، إلا أن تجسيده على المستوى الوطني يستدعي تتبع مسارَ تشكّلِ السياساتِ الاجتماعية، وكيف تم الانتقال في التجربة المغربية من المقاربات المجزأة إلى التوجه نحو سياسة عمومية موحدة ومنسقة. وهو ما يدفعنا إلى الانفتاح في الجزء الموالي على تتبع التطور التاريخي المسار الحماية الاجتماعية في المغرب، من أجل إدراك منطلقاته وسياقاته وأهم التحولات التي عبرها، وصولًا إلى تبني ورش الحماية الاجتماعية كخيار استراتيجي.

ثانيا – الحماية الاجتماعية ما قبل دستور 2011 و مابعده

لقد أظهر تحليل تعددية التعاريف المرتبطة بسياسات الحماية الاجتماعية، سواء في بعدها المفاهيمي العام أو في تمثلاتها الخاصة داخل الفضاء العمومي المغربي، أن هذه السياسات لم تكن يوما معزولة عن الديناميات التاريخية والسياسية التي رافقت تشكّل الدولة ما بعد الاستعمار، كما أنها لم تتبلور منذ البداية ضمن رؤية شاملة أو متكاملة، بل كانت نتاجًا لمسارات متعثرة، اتسمت أحيانًا بالارتجال وأحيانًا أخرى بتدخلات ظرفية غير مؤطرة استراتيجيًا، وهو ما يفسر جزئيًا استمرار مظاهر التجزئة واللامساواة المجالية والاجتماعية في الاستفادة

من خدمات الحماية إلى اليوم. ويشكل هذا السياق التاريخي المدخل الأساس لفهم تحوّلات الحماية الاجتماعية بالمغرب، سواء على مستوى منطقها التدخلي أو بنيتها المؤسساتية أو حتى على مستوى تمثلها في الوعي العمومي.

فالمرحلة الأولى التي أعقبت الاستقلال مباشرة، والتي امتدت إلى حدود بداية الثمانينيات، عرفت تركيزًا قويًا على تثبيت البنية الإدارية للدولة الوطنية، ما جعل الحماية الاجتماعية تُختزل آنذاك في بعض الآليات المحدودة، كتأسيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتعميم بعض برامج التغطية على أجراء القطاع المهيكل فقط. لكن هذه المرحلة اتسمت بانعدام أي تصور شمولي أو إرادة سياسية قوية لبناء منظومة حماية تستند إلى العدالة الاجتماعية ، وذلك بفعل طغيان منطق الضبط الإداري والتوجس من الانفتاح السياسي على المطالب الاجتماعية المتنامية آنذاك

وقد جاءت مرحلة التقويم الهيكلي بداية من سنة 1983 لتُفاقم الوضع، بعدما انخرط المغرب، تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية، في تقليص النفقات العمومية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، وتجميد التوظيف في القطاعات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى تراجع الخدمات الأساسية، وارتفاع نسب الفقر ، وتوسيع قاعدة الهشاشة الاجتماعية، في ظل غياب بدائل حقيقية تضمن تكافو الفرص أو تماسكًا اجتماعيا فعليًا.

وقد كشفت هذه المرحلة عن فشل السياسات الليبرالية المفروضة خارجيًا في بناء دولة اجتماعية عادلة، وأفرزت موجة من الاحتجاجات الاجتماعية في مناطق متعددة من البلاد، كما خلقت شرخًا واضحًا بين المجتمع ومؤسساته الرسمية، بسبب غياب أي أفق اجتماعي مشترك.

في هذا السياق، بدأت الدولة تدرك، منذ منتصف التسعينيات، الحاجة إلى إعادة النظر في علاقتها بالمجتمع، من خلال إطلاق مبادرات تنموية متفرقة، كان أبرزها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، والتي هدفت إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، لكنها بقيت مرتبطة ببرامج مؤقتة وغير مُمأسسة، كما ظلت خاضعة لتدخلات مركزية، دون إشراك فعلي للفاعلين المحليين أو الفئات المستفيدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرات،

رغم رمزيتها السياسية، لم تنجح في كسر منطق التجزئة المؤسساتية، ولم تقدم إجابات واضحة حول العدالة المجالية أو الإنصاف الاجتماعي، بل ساهمت أحيانًا في تعميق منطق الزبونية والانتقائية في الاستهداف.

لقد كان التحول الحقيقي في مسار الحماية الاجتماعية بالمغرب مع التعديل الدستوري لسنة 2011، الذي نص بشكل صريح في الفصل 31 على الحق في الحماية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من منظومة الحقوق الأساسية، وربط هذا الحق بالتزام الدولة بضمان التغطية الصحية، والحماية من الشيخوخة، والتعويض عن فقدان الشغل، والدعم الاجتماعي للفئات المعوزة. ومع هذا التنصيص الدستوري، انتقل الحديث عن الحماية الاجتماعية من مستوى الخطاب العمومي إلى مستوى السياسة العمومية، أي باعتبارها التزامًا قانونيًا يجب على الدولة أن تفي به، لا مجرد مبادرة سياسية ظرفية.

غير أن الإقلاع الفعلي لهذا الورش لم يتحقق إلا بعد الخطاب الملكي لسنة 2020، الذي أعلن انطلاق المشروع الوطني لتعميم الحماية الاجتماعية، في أفق تغطية كل المواطنين بخدمات أساسية في مجالات الصحة والتقاعد والتعويضات العائلية. وقد تضمن هذا المشروع طموحًا واضحًا نحو تجاوز المقاربات لسابقة التي كانت ترتكز على التدخل الجزئي والموسمي، والانتقال نحو سياسة مندمجة، تستند إلى معايير لشمول والعدالة والاستدامة. ومن هنا، بدأ التفكير في إصلاح شامل للمنظومة، يشمل الجوانب القانونية والمؤسساتية والتمويلية، مع التركيز على الحكامة الجيدة، والاستهداف العادل، وتعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

لكن رغم هذا التقدم الملحوظ، يظل المسار مفتوحًا على عدد من التحديات الكبرى، أبرزها: ضعف التنسيق بين الفاعلين، غياب منظومة تقييم فعالة، هشاشة البنية الرقمية، التفاوتات المجالية العميقة، وضعف اندماج القطاع غير المهيكل، وكلها تحديات لا يمكن تجاوزها إلا ببناء نموذج اجتماعي أصيل، يعيد الثقة في السياسات العمومية، ويضمن عدالة التوزيع، ويحقق الإنصاف بين الفئات والمجالات.

ثالثا – الحماية الاجتماعية في ضوء النصوص القانونية

في امتداد طبيعي لما تم رصده من تحولات نوعية في التعاطي مع ورش الحماية الاجتماعية بالمغرب، وخاصة منذ الخطاب الملكي لسنة 2020 الذي أعاد تشكيل معالم هذا الورش كخيار استراتيجي ذي أبعاد حقوقية وتنموية مهيكلة، يبرز التحول التشريعي الذي تجسد في اعتماد القانون الإطار 09.21، باعتباره منعطفًا تأسيسيًا نحو مامسة الحماية الاجتماعية، ليس فقط كحق دستوري بل أيضًا كمنظومة متكاملة توطر تدخل الدولة وتعيد بناء العلاقة بينها وبين المواطن على أسس أكثر عدالة وشمولا واستدامة. هذا القانون، الذي يمكن اعتباره بمثابة الميثاق الاجتماعي الجديد، يعكس نقلة نوعية في الروية العمومية، من خلال الانتقال من منطق التدخل الظرفي إلى منطق السياسة العمومية المبنية على التخطيط المندمج والتفائية البرامج وتكامل الأدوات المؤسساتية.

لقد جاء القانون الإطار 09.21 في سياق خاص يتسم بتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة مع تداعيات جائحة كوفيد–19، حيث كشفت الجائحة هشاشة المنظومة الاجتماعية وضعف قدرتها على حماية الفئات غير المهيكلة والمحرومة من التغطية. هذا السياق الاستثنائي سرّع وتيرة التفكير في ضرورة إصلاح المنظومة، عبر إعادة بناء هندستها المؤسسية وضمان التعميم الفعلي للخدمات الأساسية، خصوصًا التغطية الصحية، والتعويضات العائلية، والتقاعد، والتعويض عن فقدان الشغل. وقد شكل القانون الإطار في هذا الصدد، تتويجًا لمسار من التفكير العمومي المتعدد المرجعيات، دمج بين مقتضيات الدستور، وتوصيات النموذج التنموي الجديدا، والتزامات المغرب في إطار أجندة التنمية المستدامة

إن إحدى المداخل الأساسية التي اعتمدها هذا القانون تتمثل في تفعيل مبدأ الشمول، بمعناه الواسع الذي لا يقتصر فقط على تعميم التغطية الصحية أو الحماية من المخاطر، بل يمتد ليشمل ضمان الولوج العادل إلى الخدمات، والاعتراف بجميع الفئات الاجتماعية، خصوصًا تلك التي كانت مستبعدة من السياسات

السابقة، مثل العاملين في القطاع غير المهيكل، أو النساء في وضعية هشاشة، أو الأشخاص في وضعية إعاقة. ومن هذا المنطلق، أعاد القانون ترتيب الأولويات الاجتماعية، من خلال التأكيد على الإنصاف والتدرج في التنزيل، دون إغفال أهمية العدالة المجالية كمرتكز في استهداف المناطق المهمشة والفقيرة، وتوسيع نطاق الحماية إلى أبعد نقطة في الخارطة الترابية. وقد أسس هذا التحول التشريعي لإعادة هيكلة الحماية الاجتماعية على قاعدة التقائية البرامج، وربطها بإصلاحات موازية شملت المنظومة الصحية (من خلال القانون الإطار 06.22)، وإصلاح آليات الاستهداف، وتعزيز البنية الرقمية، وتوحيد قواعد البيانات الاجتماعية عبر بوابة السجل الاجتماعي الموحد، الذي يعد من أبرز المداخل المؤسساتية التي تروم تقليص الهدر، وتوجيه الدعم نحو الفئات المستحقة، بشكل موضوعي وشفاف. وهو ما يُعبّر عن وعي تشريعي متزايد بضرورة تجاوز منطق "الإعانة المؤقتة" نحو بناء مقاربة تمكينية تعزز من قدرات الأفراد وتدفع نحو إدماجهم المنتج داخل الدورة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جهة أخرى، فقد شدد القانون الإطار 09.21 على مركزية الحكامة في إنجاح هذا الورش، من خلال التأكيد على ضرورة وضع آليات للتتبع والتقييم، وضمان الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وكذا تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، وتفادي مظاهر التداخل القطاعي التي كانت تُضعف من فعالية البرامج الاجتماعية في السابق. وتبرز في هذا الصدد، الحاجة الماسة لإحداث جهاز مؤساتي أعلى لتأطير هذا الورش، وهو ما دفع فئات من الباحثين والممارسين إلى الدعوة لإحداث "المجلس الأعلى للحماية الاجتماعية. كهيئة مستقلة تُشرف على التخطيط الاستراتيجي والتنسيق المؤسساتي وضبط معايير الإنصاف والاستهداف، بما يعزز الطابع العمومي والتشاركي للسياسات الاجتماعية.

إن المنطق الذي حكم هذا التحول التشريعي ليس منعزلًا عن السياقات العالمية التي تشهد فيها الحماية الاجتماعية إعادة تعريف لوظائفها، حيث لم تعد مقتصرة على أدوارها التقليدية في تعويض المخاطر وتقديم الدعم، بل أصبحت رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية وركيزة من ركائز العدالة الاجتماعية والاستقرار المؤسساتي، كما تشير لذلك تقارير البنك ال دولي ومنظمة

العمل الدولية. ومن هنا، فإن ما يميز النموذج المغربي في نسخته الجديدة هو محاولته المزاوجة بين مطلب الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية،

عبر إدماج الفئات غير المنظمة، وربط الحماية بأنشطة مدرة للدخل، وتوجيه الدعم نحو التمكين الذاتي بدل لريع الاجتماعي، وكلها مؤشرات على تحول نوعي في فلسفة التدخل الاجتماعي للدولة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية هذا القانون الإطار كخطوة تأسيسية، لكنها تظل غير كافية ما لم تُترجم إلى ممارسات فعلية على الأرض، وهو ما يضع على عاتق الفاعلين العموميين مسؤولية مزدوجة: من جهة، ترجمة المبادئ التوجيهية إلى سياسات تنفيذية قابلة للتقييم، ومن جهة أخرى، إرساء ثقافة مؤسساتية جديدة قادرة على التفاعل مع الحاجات المتغيرة للمجتمع المغربي، بروح من الشفافية والمساءلة والتشاركية.

في الامتداد الطبيعي للتحول القانوني والمؤسساتي الذي دشّنه القانون الإطار رقم 09.21، تبرز الحاجة إلى قراءة هذا الورش في ضوء الإصلاحات الموازية التي طالت المنظومة الصحية الوطنية، خاصة بعد إقرار القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية، والذي جاء ليشكّل الذراع التنفيذية للبعد الصحي ضمن الحماية الاجتماعية. فالحماية الصحية، باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات الأمن الاجتماعي، لا يمكن أن تحقق فعاليتها إلا من خلال بنية صحية مؤهلة، وعدالة مجالية في توزيع الخدمات، وقدرة مؤسساتية على ضمان الولوج المنصف إلى العلاج والمتابعة الطبية، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الوضع الاقتصادي للمواطن.

وقد اتضح أن التفاوتات البنيوية التي كانت تطبع العرض الصحي في المغرب، سواء من حيث التوزيع الترابي للبنيات أو من حيث تأهيل الموارد البشرية، شكلت أحد أبرز العوائق التي كانت تقف حائلاً دون

فعالية نظام الحماية الاجتماعية، خاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية التي لطالما عانت من هشاشة العرض الصحي وغياب مؤشرات الإنصاف المجالي في الخدمات العمومية

الأساسية. وهو ما دفع الدولة إلى تبني خيار إعادة هيكلة المنظومة الصحية على أسس جديدة، تجعل من الإنصاف والفعالية والشفافية أعمدة للمنظومة الجديدة.

وقد نص القانون الإطار 06.22 على مجموعة من المقتضيات التنظيمية التي تسعى إلى إحداث قطيعة مع منطق التدبير القطاعِي المجزا، من خلال إحداث "المجموعات الصحية الترابية" كآلية مؤسساتية تروم تحقيق النقائية في التخطيط الصحي، وتيسير الولوج إلى العلاجات والخدمات الوقائية، وتوحيد معايير الجودة والمراقبة والتتبع على الصعيد الجهوي. ويُعد هذا التحول من أبرز المستجدات في الحقل الصحي المغربي، إذ إنه يربط بين مقاربة القرب والمردودية المؤسساتية، ويؤسس لعدالة ترابية صحية تعيد الاعتبار للمناطق الهامشية في الخريطة الصحية الوطنية.

وفي موازاة ذلك، تم التنصيص في القانون ذاته على إحداث الهيئة العليا للصحة، باعتبارها مؤسسة مستقلة تُعنى بمراقبة جودة الخدمات الصحية، وتقديم المشورة العلمية لصانعي القرار ، وضمان التقييم المنتظم لفعالية السياسات الصحية. هذه الهيئة تمثل نقلة نوعية في منطق الحكامة، حيث تنتقل الدولة من منطق الرقابة

الإدارية التقليدية إلى منطق التقييم المبني على الأدلة والمعطيات العلمية، بما يُعزز من الشفافية المؤسساتية ويُحصَن الحق في الصحة باعتباره أحد الحقوق الاجتماعية الأساسية التي لا ينبغي أن تخضع لمزاجية التدبير أو لمحدودية الموارد.

ولا يمكن الحديث عن إصلاح صحي في إطار منظومة الحماية الاجتماعية دون التطرق إلى إصلاح الوظيفة الصحية، التي طالما شكلت نقطة ضعف حقيقية في النظام الصحي المغربي، نظراً لهشاشة التكوين، وضعف الحوافز، واختلالات التوزيع المجالي للأطر الصحية. وقد جاءت المقتضيات الجديدة لتؤكد على ضرورة تأهيل الرأسمال البشري في القطاع الصحي، من خلال اعتماد تكوين مستمر وذي جودة، وإحداث نظام خاص للوظيفة الصحية يراعي طبيعة المهام وخصوصيات الاشتغال في المناطق النائية، مع تعزيز جاذبية المهن الطبية والتمريضية، لضمان استقرار الأطر الصحية في جهات المملكة كافة.

ومن هنا، يمكن اعتبار الإصلاح الصحي المندمج، في ارتباطه الجدلي بورش الحماية الاجتماعية، ليس مجرد إجراء تنظيمي أو إداري، بل هو رهان استراتيجي يروم إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس الثقة والكرامة والعدالة. فالفعل العمومي، في شكله الجديد، لم يعد مقتصراً على تقديم الخدمات، بل بات مطالباً بإرساء ديناميات مؤسساتية تشاركية تستحضر السياقات الترابية، وتستبطن التفاوتات المجالية، وتستند إلى المعطيات الرقمية الدقيقة التي تسمح باستباق الحاجات الصحية للفئات الهشة.

وإذا كانت هذه الإصلاحات قد شرع في تنزيلها بشكل تدريجي منذ سنة 2022، فإن التحدي الأكبر لا يكمن في صياغة النصوص القانونية بقدر ما يكمن في ضمان التنزيل الفعلي والميداني لمقتضياتها، بما ستجيب لانتظارات المواطنين، ويستوعب حاجيات الفئات الهشة، ويؤسس لعدالة صحية قائمة على

الإنصاف، لا على منطق العرض القطاعي المحدود. وهنا تظهر أهمية الرصد والتقييم الاجتماعي المستقل، ومأسسة الحق في المعلومة الصحية، والانفتاح على المجتمع المدني كفاعل ميداني قادر على رصد التحديات وتقديم المقترحات البديلة ضمن منطق تعاقدي جديد.

في سياق إعادة هيكلة السياسات الاجتماعية بالمغرب، تبلورت إرادة سياسية متنامية للتخلي التدريجي عن أنظمة الدعم التقليدية ذات الطابع التعميمي، والتي غالبًا ما كانت تفتقر إلى النجاعة والعدالة، والانتقال نحو نموذج أكثر استهدافًا وفعالية يرتكز على الدعم الاجتماعي المباشر. هذا التحول لا يعكس فقط رغبة الدولة في توجيه مواردها نحو الفئات الأكثر هشاشة، بل يعكس أيضًا تحولا عميقًا في الفلسفة العمومية، من منطق الريع الاجتماعي إلى منطق العدالة التوزيعية المبنية على المعطيات.

خاتمة

لقد شكل إحداث نظام الدعم الاجتماعي المباشر أحد أبرز معالم هذا التحول، وهو ورش استراتيجي يسعى إلى تجاوز التحديات البنيوية التي طالت البرامج التقليدية، كراميد" و"تيسير" وغيرها، من خلال بناء منظومة

جديدة تستند إلى آليات رقمية شفافة، وقواعد بيانات دقيقة، وشرطية اجتماعية قائمة على الدخل والوضعية الأسرية بدلًا من المقاربة الجغرافية أو الفئوية الفضفاضة. لقد أصبح الدعم في هذا السياق مرادفًا للحق، ومقيدًا بضوابط موضوعية، مما أخرج الدولة من منطق العطاء الطوعي إلى منطق الالتزام الحقوقي والاجتماعي.

وفي هذا السياق الإصلاحي، جاء إحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي استنادا للتوجهات الملكية السامية، بموجب القانون رقم 59.23 اكمؤسسة استراتيجية تعكس الإرادة العمومية في عقلنة التدخلات وتنسيق مختلف برامج الحماية في إطار رؤية مندمجة وشاملة. فقد أوكل لهذه الوكالة دور مركزي في تنفيذ نظام الدعم المباشر، عبر إدارة العمليات التقنية، وضمان التنسيق بين المتدخلين، وتدبير السجل الاجتماعي، والتتبع الميداني للأثر الاجتماعي، مما يعكس انتقالًا ملموسًا نحو بناء هندسة مؤسساتية أكثر رشاقة وفعالية.

غير أن هذه الطفرة المؤسسية لم تكن لتتحقق لولا الاعتماد على ركيزة مركزية، ألا وهي السجل الاجتماعي الموحد، الذي يشكل العمود الفقري لكل عمليات الدعم والاستهداف. فالدولة، من خلال هذا السجل، انتقلت من مرحلة التجميع اليدوي غير المنتظم للمعطيات، إلى مرحلة جديدة ترتكز على رقمنة المعطى الاجتماعي وتصنيفه وتحليله في ضوء مؤشرات موضوعية . وبذلك، لم يعد الدعم رهينًا بتدخل المقدم أو رئيس الجماعة أو الموظف المحلي، بل أصبح خاضعًا لمنظومة تقييم رقمية تُحَدد بموجبها درجات الاستحقاق بشكل عادل و محايد.

لائحة المراجع

- آيت لكتاوي سعيد، الحماية الاجتماعية في المغرب: نحو عدالة ترابية واجتماعية، فاس: دار لقرويين، 2020.
- برادة حسن، الفجوة الرقمية والعدالة الاجتماعية في العالم القروي، فاس: دار التنوير الاجتماعي،2025.
- برادة مصطفى، البرامج الاجتماعية في المغرب: من المبادرة إلى السياسات العمومية، فاس: دار النشر المغربية، 2019.

- البقالي رشيد، "الحماية الاجتماعية والدعم المباشر في المغرب: بين الواقع والتحديات"، الرباط: مركز الدراسات السوسيولوجية المغربية، 2023.
- البقالي محمد، الدولة والعدالة الاجتماعية في المغرب: مقاربة سوسيو –سياسية، الرباط: منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2014.
- البقالي نادية، الحكامة الرقمية والمعطيات الاجتماعية: نحو نموذج تفاعلي للتخطيط الاجتماعي، مراكش: دار المجتمع للنشر، 2023.
- بلفقيه منير، المعرفة الاجتماعية وتحديات التخطيط في المغرب، فاس: منشورات النخيل، 2023.
- بن الطالب عبد الكريم، المقاربة الترابية في إنجاح مشاريع الدعم والتشغيل، الرباط: المركز المغربي للسياسات العمومية، 2025
- بنسودة نوال، دور المبادرة المجتمعية في تنمية الاقتصاد الاجتماعي، الدار البيضاء : مركز الدراسات الاجتماعية المغربية، 2024
- بنطاهر عبد الكريم، الحكامة الرقمية في السياسات العمومية الاجتماعية، الدار البيضاء : منشورات المعرفة الاجتماعية، 2023.
- بنعبد اللّٰه عبد الصمد، الجهوية المتقدمة والسياسات العمومية الاجتماعية، الرباط: منشورات المعها المغربي للسياسات الترابية، 2023
- بنعبو لحسن، إصلاح التقاعد والعدالة الاجتماعية في المغرب، فاس: دار الرؤية للدراسات الاجتماعية، 2023.
- بنعلال أمينة، "رقمنة المعطيات الاجتماعية ومأزق الثقة المؤسساتية"، فاس: منشورات معهد الحكامة العمومية، 2023.
- بنعلال عبد الرحيم، الدولة الرقمية والحماية الاجتماعية في المغرب: نحو نموذج جديد للعلاقة بين المواطن والإدارة، الرباط: دار الكتاب المغربي، 2024.

- بنعيسى محمد، "الثقة والامتثال في السياسات الاجتماعية المغربية: قراءة سوسيولوجية"، فاس: دار المجتمع والحوكمة، 2023.
- بوخبزة نادية، "الفقر والتحولات الاجتماعية: مقاربة سوسيولوجية للبرامج الاجتماعية بالمغرب"، طنجة: مركز الحكامة الاجتماعية المعاصرة، 2023.
- بوستة عبد الكريم، الحماية الاجتماعية والإصلاح الصحي في المغرب: الرهانات والتحديات، الدار لبيضاء: منشورات الأفق الجديد، 2023.
- لا بوعزة رشيد، الاقتصاد غير المهيكل في المغرب: واقع وتحديات الإدماج، الدار البيضاء: دار التنوير المغربي، 2023.
- لا بوعزة رشيد، أنظمة التقاعد غير المهيكل بالمغرب: دراسة سوسيواقتصادية، الدار البيضاء: مركز الدراسات الاجتماعية المغربية، 2024.
- البوعناني جميلة، الشراكات الجمعوية وتدبير البرامج الاجتماعية، مراكش: دار مجد الأمة، 2023.

لائحة المراجع باللغة الأجنبية

* Ait Bella Malika, Les collectivités territoriales face aux défis de la justice sociale, Fès : Centre d'Études Sociales et Politiques, 2025.

V Ait Hida Nourredine, Les défis du financement de la généralisation de l'assurance maladie au Maroc, Casablanca : Centre Marocain des Politiques Publiques, 2024.

› Ait Idriss Salma, Centralisation et marginalisation territoriale dans l'action sociale marocaine, Fès : Éditions Alternatives Sociales, 2023.

› Ait Lahcen Samira, La donnée sociale et le défi de l'interopérabilité au Maroc, Fès : Institut National de Réforme des Politiques Sociales, 2025.

v Augé Charles, La politique publique : concept et pratiques, Casablanca

: Centre Marocain des Sciences Politiques, 2009.

/ Belghazi Saïd, Gouvernance sociale et politiques publiques au Maroc

: entre fragmentation et recomposition, Casablanca : La Croisée des

Chemins, 2024.
/ Belhaj Abderrahmane, Budgétisation sociale et pilotage stratégique au
Maroc : État des lieux et perspectives, Tanger : Revue Marocaine des Finances Publiques, 2024.
/ Belhassan Fouad, Gouvernance sociale et rationalisation administrative, Rabat : Centre d'Études Politiques et Sociales, 2024.
/Ben Ali Samira, Économie sociale et financement de la protection sociale au Maghreb : Défis et opportunités, Casablanca : Éditions Africaines de Développement, 2023.